تطـــورات الوضـــع فـــي سوريـــة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن اجتماع هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري بتاريخ 2014/9/7 في هذا الشأن،
- واستناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمـــة رقـــم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، ورقم 578 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، ورقم 600 د.ع (25) بالكويت بتاريخ 2014/3/26، وكافة قرارات المجلس السابقة في هذا الشأن وبيانات اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية،
- وبعد استماعه إلى مداخلة السيد هادي البحرة رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية،
- وفي ضوء تقرير السيد الأمين العام ومداخلات السادة رؤساء الوفود،
- وإذ يؤكد على موقفه الثابت في الحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية،

يُقـــرر

1- الإعراب عن القلق البالغ إزاء تصاعد أعمال التدمير والعنف والقتل والجرائم البشعة المُرتكبة بحق المدنيين السوريين، وما يرافقها من تردي خطيـــر للأوضـــاع الإنـــسانية التـــي ازدادت حـــدتها ومخاطرها مع سقوط المزيد من الضحايا الأبرياء، ومع ارتفاع أعداد النازحين واللاجئين إلى أكثر من 10 ملايين داخل سورية وفي الدول المجاورة، إضافةً إلى أكثر من 4 ملايين بحاجـــة إلـــى المساعدات الإنسانية العاجلة في المناطق المُحاصرة والمتضررة في سورية.

2- دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته الكاملة إزاء حالة جمود مـــسار الحـــل الـــسياسي والتعامل مع مختلف مجريات الأزمة السورية، مع التأكيد مُجدّداً علـــى ضـــرورة تكثيـــف الجهود الرامية إلى إقرار الحل السياسي التفاوضي للأزمة السورية كأولوية، وذلـــك عبـــر التوصل إلى اتفاق بين الحكومة والمعارضة حول تشكيل حكومة انتقاليـــة ذات صـــلاحيات تنفيذية كاملة وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبمـــا يـــضمن تلبية تطلعات الشعب السوري في التغيير والحرية وتحقيق الأمن والاستقرار.

3- الترحيب بتعيين السيد ستيفان دي مستورا مبعوثاً للأمين العام للأمم المتحدة إلـــى ســـورية، وتعيين السفير رمزي عز الدين رمزي نائباً له، مع التأكيد على ضرورة توفير الدعم اللازم

للمهمة والمساعي الهادفة إلى بلورة صيغة تضمن إقرار الحل السياسي المنشود للأزمة السورية، وفقاً لبيان جنيف (1).

4- توجيه الشكر والتقدير لمعالي السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص المشترك للامين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ونائبه معالي الدكتور ناصر القدوة على جهودهما المقدرة وما بذلوه من مساعي مخلصة من أجل التوصل إلى حل سياسي للازمة السورية.

5- التأكيد على ضرورة الالتزام بأحكام قرار مجلس الأمن رقم 2170 (2014) بشأن الأعمال الإرهابية التي يرتكبها ما يُسمّى بـ"تنظيم داعش" وغيره من الجماعات الإرهابية المتطرفة، باعتبارها تُشكّل جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إضافةً لما تحمله من مخاطر جسيمة تُهدّد وحدة النسيج المجتمعي التعددي الحضاري لسورية ودول المنطقة.

6- الترحيب بصدور قرار مجلس الأمن رقم 2165 (2014) بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سورية، ودعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته إزاء تفعيل تنفيذ بنود هذا القرار، واتخاذ التدابير اللازمة لفرض الوقف الفوري لإطلاق النار وجميع أعمال العنف لتيسير أعمال الإغاثة وإتاحة وصول قوافل المساعدات الإنسانية دون عوائق لجميع المناطق المُحاصرة والمتضررة في سورية.

7- دعوة الدول المانحة إلى سرعة الوفاء بالتعهدات التي قدمتها في المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية، والذي انعقد تحت الرعاية الكريمة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بتاريخ 2014/1/15، وبالخصوص توفير المساعدات اللازمة لدول جوار سورية والدول العربية الأخرى المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، لمساندتها في تحمل الأعباء المُلقاة على عاتقها في مجالات توفير أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لهم.

8- الطلب من اللجنة الوزارية العربية الخاصة بسورية والأمين العام مواصلة الجهود والمشاورات والاتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى سورية، وكذلك مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بمستجدات الوضع في سورية، ورفع ما يرونه من توصيات بشأن خطوات التحرك العربي المُقبلة في هذا الصدد إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق: رقم 7805 – د.ع (142) – ج 3 – 2014/9/7)

---

* موقف الجمهورية اللبنانية بالنسبة لبند تطورات الوضع في سورية يعتبر أنه: "في ظل عدم التوافق السوري – السوري على الكثير مما ورد في هذا القرار، وهو ما لا يؤمن مصلحة لسورية ولا يعطي مصلحة للجامعة في لعب أي دور أو أخذ أي مبادرة مساعدة للمصلحة السورية، نؤكد على الموقف اللبناني بالنأي بلبنان عن هذا القرار".